

بالصور| مصر قبل ثورة يوليو.. شوارع للبؤساء والحفاة



أحوال المصريين قبل ثورة يوليو

في العمق

23 يوليو 2015

تظهر شوارع القاهرة جميلة ونظيفة ويظهر أهل مصر وكأنهم يعيشون في جنة الله على الأرض.. ولم لا؟ والموسيقى تعزف على نواصي الشوارع، هكذا اراد البعض أن يصور مصر قبل ثورة 23 يوليو ولكن الحقيقة أن اغلب الشعب المصري كانوا حفاة وعراة.

كان البعض يصور الأوضاع في مصر قبل ثورة 23 يوليو، والعبارات التي يرددها هؤلاء من عينة: «الموضة كانت تظهر في مصر قبل باريس»، أو «بريطانيا كانت مدينة لمصر أيام الملك»، وغيرها من «الخرافات» التي نسمعها كثيرًا هذه الأيام.

هذا الأمر وصل بالإعلاميين أن يستعرضوا صورًا للقاهرة قبل ثورة 23 يوليو، ويتحدثوا عن «مصر الملكية»، وكيف كانت الشوارع جميلة، والحياة رغبة، لدرجة أن أحدهم راح يهتف: «عاش الملك فاروق.. جلالة الملك المعظم»!



ولمن لا يعرف ، فإن الديون البريطانية التي تقول الوثائق إنها 3 ملايين جنيه إسترليني، لم تكن نتيجة قوة الاقتصاد المصري بل كانت قيمة ما حصلت عليه بريطانيا عنوة - بالقوة - من محاصيل و سلع وخدمات أو مقابل استخدام الأراضي المصرية أثناء الحرب العالمية الأولى.

وبعيداً عن تنازل الحكومة المصرية عن هذه الديون كما نشرت جريدة الأهرام عام 1922 أو عدم تنازلها، فالثابت أن مصر لم تطالب بها لمدة 30 عامًا قبل الثورة، وأغلق الملف بعد تأميم قناة السويس.

وكان الاقتصاد المصري قبل ثورة 23 يوليو متخلفاً وتابعاً للاحتكارات الرأسمالية الأجنبية، يسيطر عليه بضع عشرات، أو مئات على أقصى تقدير، وكانت نسبة البطالة بين المصريين 46% من تعداد الشعب، في الوقت الذي كان يعمل فيه الغالبية في وظائف دنيا - سعاة وفراشين - وكانت آخر ميزانية للدولة عام 1952 تظهر عجزاً قدره 39 مليون جنيه.

وبلغت 90% من أبناء الشعب المصري، ومعدلات المرض حققت أرقاماً قياسية حتى أن 45% من المصريين كانوا مصابين بالبلهارسيا، وغيرها من مختلف الأمراض التي تنتج عن سوء التغذية.

وهناك دراسة للمؤرخ الكبير الراحل د. **راءوف عباس** بعنوان: «الحركة الوطنية في مصر 1918-1952».. يوضح فيها: (كانت نسبة المعدمين من سكان الريف تبلغ 76% عام 1937، وبلغت نسبتهم 80% من جملة السكان عام 1952).



وكانت البروليتاريا المصرية بشقيها الريفي والحضري، من أشجع الطبقات الاجتماعية معاناة من الأزمة الاقتصادية التي تفجرت في العالم الرأسمالي في نهاية العشرينيات وامتدت آثارها إلى مصر.



ويتضح من تقرير هارولد بتلر، خبير مكتب العمل الدولي، أن الأجر اليومي للعامل غير الفني في مارس 1932 كان يتراوح بين 7-12 قرشًا، بينما أجر العامل الفني كان يتراوح بين 20-30 قرشًا، وأجر العامل الحرفي بين 6-8 قروش.

تفاقت المسألة الاجتماعية تفاقمًا كبيرًا، نتيجة سوء توزيع الثروات وغياب السياسات الاجتماعية، في الوقت الذي ارتفعت فيه الأرباح الموزعة في الشركات المساهمة في مصر من 7.5 مليون جنيه عام 1942 إلى قرابة 20 مليونًا في عام 1946، ذهب أغلبها إلى جيوب الرأسماليين الأجانب وشركائهم الصغار من المصريين، كما ارتفعت إيجارات الأراضي الزراعية من 35 مليون جنيه عام 1939 إلى 90 مليونًا عام 1945 ذهب معظمها إلى جيوب كبار ملاك الأراضي الزراعية، فضلًا عما حققه هؤلاء من أرباح طائلة من وراء بيع المحاصيل التي أنتجتها أراضيهم التي كانت تزرع على الذمة.

والأمر الثاني الذي يجب ذكره عن «الملكيون أكثر من الملك» وبجهل شديد، يسوقون في إطار دفاعهم عن الحقبة الملكية مبررات من عينة: انظروا للقاهرة وكيف كانت شوارعها نظيفة وكيف كان هناك أوبرا وسينمات وحدائق ومطاعم.. إلخ، يتناسى أو يتجاهل هؤلاء أن القاهرة التي يتحدثون عنها، بل مصر بأكملها كانت حكرًا على الباشوات والبعوات والجاليات الأجنبية، وهؤلاء هم من كانوا يدخلون الأوبرا والسينمات ويستمتعون بالحدائق العنّاء.



وإذا ظهر أحد المصريين البسطاء في محيط هذه الشوارع، فهؤلاء من الخدم والحاشية ممن أنعم الله عليهم بنعمة العمل خادمين عند أحد الباشوات!، بل كانت هناك شوارع في القاهرة

والإسكندرية والإسماعيلية حكرًا علي الأجانف يُمنع المصريون من دخولها، حتى لا يعكروا مزاج السادة الباشوات والخواجات.

<http://elyomnew.com/news/reports/2015/07/23/29666>